

Distr.: Limited
31 May 2000
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة بوصفها اللجنة التحضيرية للدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن
الحادي والعشرين"

الدورة الثالثة

٣-١٧ آذار/مارس ٢٠٠٠

البند ٢ من جدول الأعمال

الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة
"المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في
القرن الحادي والعشرين"

إجراءات ومبادرات أخرى لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين

الوثيقة الختامية المقترحة المقدمة من رئيسة اللجنة التحضيرية

ثانيا - الإنجازات المحققة والعقبات التي تعترض تنفيذ
مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر لمنهاج
العمل

الأخرى ذات الصلة. ويبين هذا التقييم أنه على الرغم من
إمكانية الوقوف على تطورات إيجابية هامة، فالحواجز
ما زالت قائمة ولا تزال هناك حاجة إلى مواصلة تنفيذ
ما اتفق عليه من غايات وما قدم من التزامات في بيجين. لذا
يمكن أن يشكل موجز الإنجازات وموجز العقبات المستمرة
أو الجديدة إطارا شاملا لتحديد إجراءات ومبادرات أخرى
[للتغلب على العقبات و] لتحقيق [وتعجيل] التنفيذ الكامل
[والمعجل] لمنهاج العمل على جميع الصعد وفي جميع
المجالات.

إطار التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة، والمصادر

[يجب تقييم العقبات والإنجازات بالنسبة للالتزامات المتعهد
بها في إطار منهاج عمل بيجين ومجالات الاهتمام الحاسمة
الاثني عشر الواردة به، وذلك بالنظر في الإجراءات المتخذة
والنتائج المحققة، بصيغتها المبينة في التقارير الوطنية وفي تقارير
الأمين العام، و] نتائج الاجتماعات الإقليمية المعقودة في
إطار التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة، والمصادر

ألف - المرأة والفقر

المتناسب مع احتياجات الأمن القومي، والتدابير القسرية التي تتخذ من جانب واحد وتكون غير متفقة مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، [والصراعات المسلحة ذات الصبغة الدولية وغير الدولية]. [والجزءات والاحتلال الأجنبي]، [والجزءات، والإرهاب]، وانخفاض المستويات [من المساعدة الإنمائية الرسمية فضلا عن عدم الوفاء بالالتزام الذي لم يتحقق بعد وهو الالتزام الذي يشكل هدفا متفقا عليه دوليا بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو لكافة] المساعدة الإنمائية الرسمية فضلا عن عدم استخدام الموارد بكفاءة، إلى جانب عوامل أخرى يمكن أن تعيق/قد أعاقَت الجهود الوطنية لمكافحة الفقر.

[وعدم دفع أجر عن أعمال الرعاية [والأعمال الاجتماعية]، [وأوجه التفاوت بين الجنسين في تقاسم السلطة الاقتصادية]، وعدم التكافؤ في إمكانية الوصول إلى رأس المال والموارد وأسواق العمل والممارسات الاجتماعية - الثقافية [وعدم المساواة بين المرأة والرجل في توزيع الأعمال التي لا يدفع عنها أجر]، وعدم وجود برامج فعالة ذات توجه جنساني، وما يترتب على ذلك بالنسبة لنظم الضمان الاجتماعي المتصلة بالدخل (تؤدي إلى إعاقة التمكين الاقتصادي للمرأة وتفاقم تأنيث الفقر.

[وبالإضافة إلى ذلك، فإن أوجه عدم المساواة والتفاوت بين الجنسين في تقاسم السلطة الاقتصادية، وعدم المساواة بين المرأة والرجل في توزيع الأعمال التي لا يدفع عنها أجر، وعدم وجود دعم تكنولوجي ومالي لمنظمات المشاريع، وعدم المساواة في إمكانية الوصول إلى رأس المال والموارد والسيطرة عليها وبخاصة بالنسبة للأراضي والائتمانات والوصول إلى أسواق العمل فضلا عن الممارسات السلبية الاجتماعية والتقليدية كافة أدت إلى إعاقة عملية التمكين الاقتصادي للمرأة وتفاقم تأنيث الفقر.]

٤ - الإنجازات: تم إحراز تقدم كبير في زيادة الإقرار بالأبعاد الجنسانية للفقر وفي الإقرار بأن المساواة بين الجنسين هي أحد العوامل التي لها أهمية كبيرة في القضاء على الفقر وبخاصة فيما يتعلق بتأنيث الفقر. كما بذلت جهود لدمج المنظور الجنساني في سياسات وبرامج القضاء على الفقر التي تضطلع بها الحكومات، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية. كما تولي المؤسسات المالية المتعددة الأطراف الدولية والإقليمية اهتماما متزايدا لإدماج منظور جنساني في سياساتها. وقد أحرز تقدم باتباع نهج ذي شقين يتمثل في تعزيز أنشطة العمالة وإدراج الدخل المتعلقة بالمرأة، وتوفير إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية. وقد برزت الائتمانات الصغيرة وغيرها من الأدوات المالية التي تخدم المرأة كاستراتيجية ناجحة في مجال التمكين الاقتصادي وأدى إلى توسيع نطاق الفرص الاقتصادية لبعض النساء اللائي يعانين الفقر وبخاصة في المناطق الريفية. وقد روعيت في عملية وضع السياسات الاحتياجات الخاصة للأسر التي تعيلها الإناث. وأدت البحوث إلى تعزيز فهم اختلاف التأثيرات التي يحدثها الفقر على النساء والرجال ووضعت الأدوات اللازمة للمساعدة في إجراء هذا التقييم. نص متفق عليه

[نفذت سياسات وبرامج لتعزيز الأسرة في أدائها لدورها الاجتماعي والإنمائي، بما في ذلك الإقرار بما تقوم به المرأة من دور حيوي في الأسرة وبالمساواة بين الجنسين كأمر لازم لرفاه الأسرة.]

٥ - العقبات: أسهمت عوامل كثيرة في الفجوة الاقتصادية الآخذة في الاتساع بين المرأة والرجل، بما في ذلك عدم المساواة في الدخل، والبطالة، ومستويات الفقر التي تزداد عمقا بالنسبة لأكثر الفئات ضعفا وتهميشا. كما أن أعباء الديون، والإنفاق العسكري [المرتفع/المفرط]، [غير

المستويات لا سيما حيثما توفر التزام سياسي وتخصيص للموارد على نحو كاف. واتخذت تدابير في جميع المناطق لبدء أنظمة تعليمية وتدريبية بديلة بغرض الوصول إلى النساء والفتيات في مجتمعات السكان الأصليين وغير ذلك من الفئات المحرومة والمهمشة لتشجيعها على دخول ميادين الدراسة، خاصة ميادين الدراسة غير التقليدية، وإزالة التحيزات الجنسانية في مجال التعليم والتدريب. **نص متفق عليه**

٧ - **العقبات:** أعيقت في بعض البلدان الجهود المبذولة للقضاء على الأمية وتعزيز الإلمام بالقراءة والكتابة فيما بين النساء والفتيات وزيادة إمكانية وصولهن إلى جميع مستويات وأنواع التعليم نتيجة لانعدام **[الإرادة السياسية و]** الموارد اللازمة لتحسين الهياكل الأساسية التعليمية وإجراء الإصلاحات التعليمية؛ ونتيجة لاستمرار التمييز والتحيز الجنسائيين، بما في ذلك في مجال تدريب المدرسين؛ والقوالب النمطية الوظيفية الجنسانية داخل المدارس ومؤسسات تعليم الكبار والمجتمعات المحلية؛ وانعدام مرافق رعاية الطفل، والاستخدام الدائب للقوالب النمطية الجنسانية في المواد التعليمية؛ وعدم إيلاء اهتمام كاف بالصلة بين دراسة المرأة بمعاهد التعليم العالي وديناميات سوق العمل. والموقع النائي لبعض المجتمعات المحلية وفي بعض الحالات عدم كفاية المرتبات والاستحقاقات يجعل من الصعب جذب واستبقاء الفنيين في مجال التدريس مما يؤدي إلى تدني مستوى التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت الحواجز الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بالبنية الأساسية والممارسات التمييزية التقليدية في بعض البلدان في تقليل معدلات التحاق البنات بالمدارس واستمرارهن فيها. وأحرز تقدم ضئيل في القضاء على الأمية في بعض البلدان النامية، مما أدى إلى تفاقم عدم المساواة بين المرأة والرجل على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. **[وفي بعض هذه البلدان كان**

]وتؤدي الآثار السلبية الناجمة عن العولمة وبرامج التكيف الهيكلي، وارتفاع تكاليف خدمة الديون الخارجية، وهبوط مستوى معدلات التبادل التجاري الدولي إلى تزايد العقبات القائمة أمام التنمية، وزيادة حدة تأنيث الفقر، لا سيما في البلدان النامية. وفي هذا السياق، أحدثت الأزمة الاقتصادية التي أصابت عدة بلدان أثراً مدمراً على المرأة وأدت إلى زيادة تأنيث الفقر.]

[وثمة اعتراف على نطاق واسع بالحاجة إلى إجراء جماعي للتنبؤ بالآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية للعولمة ومحاولة تفاديها وبلوغ أقصى فوائد يمكن أن تحققها لجميع أفراد المجتمع، بما في ذلك الفئات ذات الاحتياجات الخاصة. وبالنسبة لمعظم البلدان النامية، انخفضت معدلات التبادل التجاري الدولي والتدفقات الداخلة من الموارد المالية المتاحة بشروط تساهلية لأغراض التنمية الاجتماعية. وأدى ارتفاع عبء الديون إلى إضعاف قدرة الكثير من الحكومات على خدمة ديونها الخارجية المتزايدة وإلى اضمحلال الموارد المتاحة للتنمية الاجتماعية. وأدت التصميمات غير المناسبة لبرامج التكيف الهيكلي إلى إضعاف القدرة الإدارية للمؤسسات العامة وقدرة الحكومات على الوفاء بمتطلبات التنمية الاجتماعية للفقراء والمستضعفين في المجتمع وتوفير خدمات اجتماعية مناسبة، وإلى تفاقم تأنيث الفقر.]

[أدت العمليات الأساسية لإعادة الهيكلة التي قامت بها البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى نقص الموارد المتاحة لبرامج القضاء على الفقر والرامية إلى تمكين المرأة.]

باء - تعليم المرأة وتدريبها

٦ - **الإنجازات.** هناك وعي متزايد بأن التعليم من أقيم سبل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد أحرز تقدم في تعليم وتدريب النساء والفتيات على جميع

والتأهيل الموجهة حسب نوع الجنس والمتعلقة بإساءة استعمال المواد، بما فيها التبغ والمخدرات والمشروبات الكحولية، وزيادة الاهتمام بالصحة العقلية للنساء، وزيادة العناية بالظروف الصحية في مكان العمل والاعتبارات البيئية، والاعتراف بالاحتياجات الصحية الخاصة للنساء المتقدّمات في السن.

٩ - **العقبات:** [على الصعيد العالمي، والفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة وداخل كل منها في معدلات وفيات وأمراض النفاس وأنواع العدوى التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي بما في ذلك الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغير ذلك من المشاكل المتعلقة بالجنس والإنجاب فضلا عن أمراض المعدية من قبيل الملاريا، والسل، وأمراض الإسهال، و [الأمراض المزمنة غير المعدية/أمراض القلب والأوعية الدموية والرئة] لا تزال غير مقبولة.]

ولقد أدى غياب نهج كلي [وقائم على الحقوق] في مجال الصحة والرعاية الصحية المقدمة للنساء والفتيات على امتداد مراحل حياتهن إلى عرقلة التقدم [وما زال نقص التنمية والموارد المالية يؤثر على قدرة الكثير من البلدان النامية على توفير الرعاية الصحية الجيدة والتوسع فيها]. كما أن التركيز الغالب في نظم الرعاية الصحية على معالجة المرض بدلا من الحفاظ على تمام الصحة يمنع أيضا من اتباع نهج كلي. [وما زال بعض النساء يواجهن عقبات فيما يتعلق بحققهن في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية]. ويوجد، في بعض البلدان، نقص من الاهتمام بدور المحددات الاجتماعية والاقتصادية للصحة؛ [وفي إمكانية الحصول على المياه النقية، والتغذية المناسبة والصرف الصحي المأمون]؛ ونقص البحوث والتكنولوجيا الصحية الموجهة حسب نوع الجنس؛ وعدم كفاية البعد الخاص بنوع الجنس

لتطبيق سياسات التكيف الهيكلي أثر شديد جدا في قطاع التعليم، لأنها أدت إلى تراجع الاستثمار في البنى الأساسية للتعليم.]

جيم - المرأة والصحة

٨ - **الإنجازات:** جرى تنفيذ برامج ترمي إلى الارتقاء بالوعي في أوساط واضعي السياسات والقائمين على التخطيط بضرورة وضع برامج صحية تشمل جميع الجوانب المتعلقة بصحة المرأة على امتداد مراحل حياتها مما أسهم في زيادة العمر المتوقع في الكثير من البلدان. وتزايد الاهتمام بارتفاع معدلات الوفيات بين النساء والفتيات بسبب الملاريا، والسل، والأمراض التي تنتقل عن طريق المياه، والأمراض المعدية، وأمراض الإسهال وسوء التغذية؛ [وزاد الاهتمام بالصحة الجنسية والإنجابية [والحقوق] [الجنسية و] الإنجابية للمرأة [بصيغتها التي اعتمدها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية] [وقد استعرضت الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة المعقودة في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩ الإنجازات واعتمدت تدابير أساسية في مجال صحة المرأة لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية] وزيادة المعرفة باستخدام تنظيم الأسرة [و/بما في ذلك] طرق منع الحمل [تنظيم الأسرة، بما في ذلك طرق منع الحمل وطرق الوقاية من أنواع العدوى التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي] فضلا عن زيادة الوعي في أوساط الرجال بمسؤوليتهم في تنظيم الأسرة وأساليب منع الحمل واستخدامها؛ وزيادة الاهتمام بالرضاعة الطبيعية، والتغذية، وصحة الرضع والأمهات؛ وزيادة الاهتمام بأنواع العدوى المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أوساط النساء والفتيات؛ والأخذ بالمنظور الجنساني في مجال الصحة والأنشطة التثقيفية والبدنية المتصلة بالصحة، وبرامج الوقاية

الرعاية الأساسية في مجال أمراض النساء غير كاف في الكثير من البلدان. [ولا يزال ثمة افتقار للمعلومات المتعلقة بالرعاية الصحية والخدمات الصحية المناسبة والمنخفضة التكلفة والجيدة وفي إمكانية الحصول عليها، بما في ذلك الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية] [التي تشمل المعلومات والخدمات المتصلة بتنظيم الأسرة] وكذلك افتقار إلى الوقاية من أمراض سرطان الثدي وعنق الرحم والمبيض وهشاشة العظام والكشف عنها ومعالجتها. [ولا يزال اختبار وتطوير وسائل منع الحمل التي يستخدمها الرجال غير كاف]. (الموضع) [ورغم إحراز بعض التقدم، هناك بلدان عديدة، لم تقم [بإعادة النظر/حتى الآن بدراسة إعادة النظر في] القوانين المتضمنة تدابير عقابية ضد النساء اللاتي خضعن لعمليات إجهاض غير قانونية [ولا بتوفير خدمات المشورة والتثقيف وتنظيم الأسرة بعد الإجهاض للمساعدة في تفادي تكرار الإجهاض].] [وفي الحالات التي لا يكون فيها الإجهاض مخالفا للقانون فإن بعض البلدان لا توفر حتى الآن الخدمات المتعلقة بالإجهاض وبمرحلة ما بعد الإجهاض.]. وأدى ارتفاع حالات تعاطي التبغ بين النساء، ولا سيما الشابات إلى زيادة خطر الإصابة بالسرطان، والأمراض الخطيرة الأخرى والأخطار المرتبطة بنوع الجنس وتلك التي تنجم عن التبغ والبيئة الملوثة بدخان التبغ. [وفي بعض البلدان، ما زالت الأمراض المتوطنة والمزمنة والمعدية، بما في ذلك الملاريا، والسل، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأمراض الإسهال والأمراض التي تنتقل عن طريق المياه، تتسبب في وقوع ضحايا من النساء والفتيات. وفي بلدان أخرى، ما زالت أمراض القلب/الرئة تشكل السبب الأول للوفيات بين النساء.]. [ولا يزال هناك الكثير من مزاوي المهن الصحية الذين لا يراعون آداب المهن الطبية في توفير الخدمات للنساء والفتيات، ويقصرون في أحيان كثيرة في مراعاة [حقوق

في توفير المعلومات و [الرعاية/الخدمات الصحية]، بما في ذلك تلك المتصلة بالمخاطر البيئية والمهنية [التي تؤثر على المرأة في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو] وقد أدى [الفقر/و]. ونقص الموارد المالية والبشرية، وكذلك في بعض الحالات، [إعادة تشكيل القطاع الصحي و/أو تزايد الاتجاه لخصخصة] [الرعاية/الخدمات الصحية] إلى انخفاض نوعية [الرعاية/الخدمات الصحية] وتخفيضها وعدم كفايتها وإلى ضعف الاهتمام بصحة أضعف الفئات من النساء. [إن العوائق من قبيل عدم التوازن في السلطة [فيما يتعلق بالممارسات الجنسية المأمون والمسؤولة/في ممارسة الأنشطة/التصرفات/العلاقات الجنسية]] و [إخفاق غياب الحوار/التواصل] بين الرجال والنساء. [يؤثر في فرص المرأة في الوصول إلى الرعاية الصحية لا سيما فيما يتعلق بالوقاية/يعرض صحة المرأة للخطر، وبخاصة من خلال زيادة قابليتهن للإصابة بالأمراض الجنسية، بما فيها الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز]. [مع مراعاة حقوق وواجبات ومسؤوليات الوالدين] ما زال المراهقون، وبخاصة المراهقات، يفتقرون إلى فرصة الوصول إلى المعلومات والتثقيف والخدمات/الرعاية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية.]

[نص بديل: وفي أغلب الأحيان لا تتمتع النساء بالمشاركة الكاملة والشراكة المطلوبة في الحياة الإنتاجية والإنجابية وكثيرا ما يتحملن بمفردهن مسؤولية صحتهم الجنسية والإنجابية.]

[وتعديل اللوائح القانونية والبرامج بما يتواءم مع المعايير/الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا [وبخاصة فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية/صحة المرأة] ما زال محدودا.]. ورغم ما أحرز من تقدم في بعض البلدان، فإن معدلات الوفاة والمرض المتعلقة بالنفاس ما زالت مرتفعة بطريقة غير مقبولة في معظم البلدان. وما زال الاستثمار في

تقديم خدمات قانونية، وتوفير أماكن إيواء، وخدمات صحية خاصة، ومشورة، وخطوط هاتفية للاتصال المباشر ووحدات شرطة مدربة تدريباً خاصاً. ويجري تعزيز التثقيف المقدم للعاملين في مجال إنفاذ القانون وأفراد السلطة القضائية، والذين يقدمون خدمات الرعاية الصحية والعاملين في مجال الخدمة الاجتماعية. ويجري إعداد مواد تثقيفية للنساء ونظمت حملات للتوعية العامة وأجريت بحوث عن الأسباب الجذرية للعنف. ويتزايد إجراء البحوث والدراسات المتخصصة عن أدوار الجنسين، وبخاصة عن أدوار الرجال والفتيان، وعن جميع أشكال العنف ضد المرأة، وعن حالة الأطفال الذين ينشأون في أسر تعاني العنف وعن تأثيره عليهم. [وتحقق تعاون ناجح بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية في مجال منع العنف ضد المرأة]. وكان للدعم الفعال الذي يقدمه المجتمع المدني، والمنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية بصفة خاصة، دور مهم في عدة أمور منها تشجيع حملات زيادة الوعي وتوفير خدمات الدعم للنساء من ضحايا العنف. ولقيت الجهود الرامية إلى القضاء على الممارسات التقليدية الضارة، بما فيها ختان الإناث، الذي يمثل شكلاً من أشكال العنف ضد المرأة، دعماً في مجال السياسة العامة على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. وقامت العديد من الحكومات بتطبيق برامج للتثقيف والتوعية، واتخاذ تدابير لتجريم هذه الممارسات. وبالإضافة إلى ذلك، يشمل هذا الدعم تعيين سفير خاص لصندوق الأمم المتحدة للسكان للقضاء على ختان الإناث.

١١ - **العقبات:** ما زالت المرأة تقع ضحية لمختلف أشكال العنف. وعدم الفهم الكافي للأسباب الجذرية للعنف ضد المرأة يعوق الجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات. وثمة نقص في البرامج [ذات أوجه التركيز المتعددة/الشاملة] للتعامل مع الجناة [بما في ذلك، عند الاقتضاء، البرامج التي تتيح لهم حل المشاكل دون عنف].

الإنسان لهن] [والاحتياجات غير الملباة الخاصة بالمرأة والناجمة عن] عدم المساواة في العبء الواقع [عليهن] [على النساء] بوصفهن مسؤولات عن توفير الرعاية الصحية داخل الأسرة. [وتؤثر وطأة المشاكل البيئية الطويلة الأجل والواسعة النطاق وبخاصة في وسط آسيا والمناطق الأخرى، على صحة ورفاه الأفراد وتحد من التقدم في التنمية].

دال - العنف ضد المرأة

١٠ - **الإنجازات:** [ثمة وعي متزايد بأن العنف ضد النساء والفتيات ليس مسألة خاصة بل يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان، وثمة التزام متنامٍ بمنع ذلك العنف ومكافحته. وقد وضعت سياسات وبرامج محسنة في هذا المجال، بما في ذلك اعتبار العنف العائلي عملاً إجرامياً في عدد من البلدان، مع ازدياد التركيز على محاسبة الجاني]. [وهناك وعي والالتزام متزايدان بمنع ومحاربة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف العائلي الذي ينتهك ويعيق أو يلغي تمتعهن بحقوق الإنسان والحريات الأساسية من خلال تشريعات وسياسات وبرامج محسنة، في جملة أمور أخرى]. وقد شرعت الحكومات في إدخال إصلاحات في مجال السياسة العامة وأنشأت عدداً من الآليات كاللجان المشتركة بين الإدارات. ووضعت مبادئ توجيهية وبروتوكولات وبرامج وطنية منسقة متعددة التخصصات لمواجهة العنف. وقامت بعض الحكومات كذلك باستحداث وإصلاح القوانين المتعلقة بحماية النساء والفتيات من شتى ضروب العنف وقوانين لملاحقة الجناة. وثمة اعتراف متزايد على جميع المستويات بأن جميع أشكال العنف ضد المرأة تؤثر تأثيراً خطيراً على صحتها. ويعتبر أن للعاملين في ميدان توفير الرعاية الصحية دوراً مهماً في التصدي لهذه المسألة. وأحرز بعض التقدم في توفير الخدمات للنساء والأطفال الذين يتعرضون لسوء المعاملة، بما في ذلك

هاء - المرأة والصراع المسلح

١٢ - الإنجازات: ثمة اعتراف متزايد بأن الصراع المسلح يخلّف آثاراً مختلفة بالنسبة للنساء والرجال [وأن تطبيق حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي أمر مهم]. ولا تزال تتخذ على الصعيدين الوطني والدولي الخطوات اللازمة لمعالجة ما تتعرض له المرأة من إيذاء، بما في ذلك زيادة الاهتمام بإلغاء الإفلات من العقوبة عن الجرائم التي تُرتكب ضد المرأة في حالات الصراع المسلح.

يساهم العمل الذي تقوم به المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا مساهمة مهمة في مجال معالجة العنف الذي تتعرض له المرأة في ظروف الصراع المسلح. [وإن مما له أهمية كبرى اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي يشمل الجرائم ذات الصلة بنوع الجنس وجرائم العنف الجنسي والذي يؤكد أن الاغتصاب والاستعباد الجنسي والإكراه على البغاء وعلى الحمل والتعقيم وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي أمور تشكل، في ظروف محددة، جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب، يتسم بأهمية كبرى].

ويتزايد الاعتراف بمساهمة المرأة في بناء السلم وصنعه وحل الصراعات. وبدأ استخدام التثقيف والتدريب بشأن حل الصراعات سلمياً. وسُجل تقدم في مجال نشر المبادئ التوجيهية المتعلقة بحماية اللاجئين [والمشرّدات] وتطبيقها. وفي بعض البلدان أصبح الاضطهاد القائم على نوع الجنس مقبولا كأساس لمنح مركز اللاجئ. وتقر الحكومات والمجتمع الدولي والمنظمات، لا سيما الأمم المتحدة، [باختلاف التجارب المعاشة في حالات الطوارئ الإنسانية تبعاً لاختلاف نوع الجنس] [وبأنه من الضروري توفير المزيد من الموارد المالية وسواها من الموارد] تقديم دعم أكثر كلفة للاجئين اللائي عانين من جميع أنواع الاستغلال، بما في ذلك الإيذاء المرتبط بنوع جنسهن بالتحديد، وذلك لكفالة

كما أن عدم كفاية البيانات المتعلقة بالعنف يمثل عائقاً إضافياً أمام صنع السياسات على أسس سليمة والتحليل. وتؤدي المواقف الاجتماعية الثقافية التي تتسم بالتمييز واللامساواة على الصعيد الاقتصادي إلى زيادة تدني وضع المرأة في المجتمع. [وهذا يؤدي إلى وضع تكون فيه النساء والفتيات عرضة لشتى صنوف العنف، مثل ختان الإنث، وما يُدعى بجرائم الشرف، والاغتصاب، والاغتصاب في إطار الزواج، وغشيان المحارم، والزواج القسري. وليس ثمة نهج منسق متعدد التخصصات لمواجهة العنف، يشمل نظام الصحة وأماكن العمل، ووسائل الإعلام، ونظام التعليم، فضلاً عن نظام العدالة. ولا تزال بعض البلدان تعتبر العنف داخل الأسرة، بما في ذلك العنف الجنسي في إطار الزواج، من الأمور الخاصة. ولا يزال هناك نقص في الوعي بعواقب العنف داخل الأسرة، وطرق منعه وحقوق ضحاياه]. ورغم التحسن فإن التدابير القانونية والتشريعية، وبخاصة في مجال العدالة الجنائية، للقضاء على شتى أشكال العنف ضد النساء والأطفال، بما في ذلك العنف العائلي [والمواد الإباحية] لا تزال ضعيفة في الكثير من البلدان.

[ولا تزال استراتيجيات منع العنف أيضاً مجزأة ولا تزيد عن كونها ردود أفعال وثمة قلة مفرطة في البرامج المتعلقة بهذه المسائل. ويلاحظ أيضاً أن المشاكل قد تفاقم نتيجة استعمال التكنولوجيات الجديدة في مجال المعلومات والاتصالات لغرض [الاتجار بالنساء والفتيات ولأغراض الاستغلال الاقتصادي والجنسي للأغراض الجنسية] [للدعارة وعشق الأطفال، وإنتاج المواد الإباحية والاتجار بالنساء والفتيات].

تنتشر في العديد من أفقر المناطق في العالم، مما يؤدي إلى ارتفاع أعداد الأسر المعيشية الفقيرة التي تعيلها إناث.]

[يمثل غياب المرأة على جميع الصعد من مناصب صنع القرار المتصلة بحفظ السلام وبناء السلام، والمصالحة والتعمير في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات عقبات خطيرة.] [خاصة وأنه ليس هناك من بين المبعوثين أو الممثلين الخاصين للأمم العام أي امرأة.]

[تشكل النساء النسبة العليا من مجموعات السكان اللاجئين المشردين] [كما يؤدي عدم تدريب مختلف الأشخاص الذين يتعاملون مع النساء في حالات الصراع المسلح أو اللاجئين، فيما يتعلق بالمشاكل التي يواجهونها، إلى إعاقة التوصل إلى حل لتلك المشاكل.]

وقد أدى اتساع نطاق الحصول على الأسلحة [بما فيها الألغام الأرضية]، الذي تيسر نتيجة لتكاثر الأسلحة والاتجار بها وخاصة الأسلحة الصغيرة [لم يقتصر فحسب على زيادة/ تفاقم الصراعات المسلحة، بل قد شجع أيضا على نشوب صراعات مسلحة جديدة، أو استمرارها في بعض أنحاء العالم.] [التي تخلف آثارا ضارة إلى حد كبير على النساء والأسر.] [ولا تزال المرأة تتضرر إلى حد كبير من الآثار المترتبة على استخدام الألغام المضادة للأفراد.]

[ثمة حالات متواصلة من انتهاك القانون الإنساني الدولي، لا سيما الحالات المتعلقة بالإفراج عن النساء اللائي أُخذن رهينات في الصراع المسلح] وقانون اللاجئين الدولي وحقوق الإنسان الخاصة بهم، بما في ذلك مواصلة انتهاك حقوق الإنسان للمرأة] كما ازدادت حالات التشريد القسري، وحملات الإرهاب والتخويف النفسية المنهجية و]. [حالات العنف بسبب نوع الجنس، بما في ذلك الاغتصاب [المنظم] [والحمل القسري] [المحددة كجرائم حرب في المادة ٧-١ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية،] [وتشكل

حصولهن على قدم المساواة على ما يناسب ويكفي من غذاء وتغذية، وعلى المياه النقية، والصرف الصحي المأمون، والمأوى، والتعليم، والخدمات الاجتماعية والصحية، ومن بينها خدمات الصحة الإنجابية والرعاية لدى الولادة. ويتعاضد الإقرار بضرورة إدراج منظور جنساني في تخطيط [أنشطة مساعدة/إغاثة إنسانية] وتصميمها وتنفيذها [بما في ذلك المساعدة والإغاثة: وتوفير الموارد الكافية.] وقد اضطلعت وكالات الإغاثة الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني بما فيها [المنظمات الدينية] والمنظمات غير الحكومية بدور حيوي متزايد في تقديم المساعدات الإنسانية وعند الاقتضاء في وضع البرامج المتعلقة بمعالجة احتياجات النساء والفتيات وتنفيذها، [بما في ذلك اللاجئين والمشردين من النساء والفتيات في حالات الطوارئ الإنسانية، لا سيما في حالات الصراع ومرحلة ما بعد الصراع] [وأُخذت الخطوات للحد من توفر الأسلحة واستعمالها، وخاصة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، بما في ذلك إنفاذ اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام الأرضية للأفراد وتدميرها].

١٣ - **العقبات:** إن [تغير] نمط الصراع، وبخاصة الصراع المسلح [داخل] [الداخلي] الدولة الواحدة، الذي غالبا ما ينشأ عن التحولات السياسية، والاضطراب الاقتصادي، وهشاشة المجتمع المدني [الحرمان من حقوق الإنسان الأساسية] [وازداد عدد المتطرفين أيديولوجيا] ووهن الدولة الذي يتجلى في [تزايد الإنفاق العسكري] واستهداف المدنيين [عمدا] [بما في ذلك النساء والأطفال وموظفو الشؤون الإنسانية] [والتشريد القسري للسكان، وتفكك الأسرة، وتجنيد الأطفال، والاحتلال الأجنبي] و[تورط] [ازدياد دور] أطراف غير حكومية، تشمل تجار السلاح والمخدرات والمتاجرين بالنساء والفتيات [إلى جانب العاملين على استغلالهن جنسيا] كان له أثر ضار في المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة. [الصراعات المسلحة

وتعاضد عدد المشردين داخليا وتلبية احتياجاتهم، بخاصة النساء والأطفال، مسألتي ما برحتا تشكلان عبئا مزدوجا على البلدان المتأثرة ومواردها المالية.

بيد أن تمثيل المرأة تمثيلا ناقصا على جميع مستويات مناصب صنع القرار المتصلة بحفظ السلام وبناء السلام وتعزيز السلام والإعمار في فترة ما بعد انتهاء الصراع، فضلا عن الجهل بالبعد الجنساني في هذه المجالات يشكل عقبات خطيرة. كما أن اتساع نطاق الحصول على الأسلحة، الذي تيسر نتيجة لتكاثر الأسلحة والاتجار غير المشروع بها قد أدى إلى تفاقم النزاعات المسلحة، ويخلف آثارا ضارة في النساء والأطفال.

واو - المرأة والاقتصاد

١٤ - الإنجازات: تشارك المرأة بشكل متزايد في سوق العمل وتحرز بالتالي مزيدا من المكاسب فيما يخص الاستقلال الاقتصادي. وقد اتخذت بعض الحكومات طائفة من التدابير تتناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة ومساواتها في الوصول إلى الموارد الاقتصادية والتحكم فيها فضلا عن المساواة في العمل. وتشمل التدابير الأخرى التصديق على اتفاقيات العمل الدولية فضلا عن سن أو تعزيز التشريعات لمواءمتها مع تلك الاتفاقيات. وهناك وعي متزايد بالحاجة إلى التوفيق بين مسؤوليات العمل والمسؤوليات الأسرية وبالأثار الإيجابية التي تترتب على تدابير من قبيل إجازة الأمومة [وإجازة الأبوة] وإجازة الوالدية للعناية بالمرضى من الأطفال [واستحقاقات] وخدمات [رعاية الأطفال والأسرة. وأدرجت بعض الحكومات أحكاما في قوانينها بغرض التصدي للسلوك التمييزي والاستغلال في أماكن العمل ومنع ظروف العمل غير الصحية كما أقامت آليات تمويل للنهوض بدور المرأة في تنظيم المشاريع والتعليم والتدريب بما في ذلك تطوير المهارات العلمية والتقنية وفي

استراتيجية يتزايد استعمالها في الصراعات المسلحة.] وما ينتج عن ذلك من صدمات بدنية وفسولوجية وعقلية، ومن استمرار الإيذاء الجنسي واحتمال التعرض للاستبعاد الاجتماعي.] ويجري أيضا في حالات الصراع المسلح تجنيد الفتيات أو اختطافهن ليصبحن، مقاتلات، أو رقيقا يجري استعبادهن جنسيا، أو خادمت في المنازل.]

بدليل للفقرة ١٣: ثمة صلة لا تنفصم عُراها بين السلام والمساواة والتنمية. وما برحت الصراعات المسلحة وغيرها من أنواع الصراع، والحرب العدوانية، والهيمنة الاستعمارية وسواها من أنواع السيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي تسبب في عراقيل جسيمة تحول دون النهوض بالمرأة. كما أن استمرار بعض البلدان في اعتمادها وفي بعض الحالات تشديدها لتدابير قسرية الأحادية الجانب ضد بلدان أخرى، يمثل عقبة جسيمة على درب تقدم المرأة، لأنها تعوق تحقيق السكان في البلدان المستهدفة، لا سيما النساء والأطفال، التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو كامل. والتدني المتواصل في المساعدات الإنسانية المقدمة إلى البلدان، بخاصة البلدان النامية التي تستضيف مجموعات كبيرة من اللاجئين يقيد القدرة على تزويد اللاجئين بخاصة النساء والأطفال، بالخدمات المناسبة. وما فتئت العقوبات الاقتصادية المفروضة على بعض البلدان تؤثر سلبا في النساء والأطفال وتُضر بالسكان المدنيين. وفي بلدان عدة، أضرت العقوبات الاقتصادية بالسكان المدنيين لا سيما النساء والأطفال. وعلى الرغم من انتهاء حقبة الحرب الباردة، لا يزال يخصص مقدار هائل من الموارد لتطوير السلاح الرفيع المستوى تكنولوجيا، بما في ذلك الاحتفاظ بترسانات ضخمة من الأسلحة النووية، والتحالفات العسكرية وسياسات الردع النووي، التي لا تتسبب بالصراع فحسب بل تشكل أيضا عقبة في طريق تخصيص مزيد من الموارد، مما يؤثر في المقام الأول في النساء والأطفال ويحرمهم من التطور اقتصاديا واجتماعيا.

فيما يخص تنظيم العمل. كما أن التنفيذ الفعال للتشريعات ولأنظمة الدعم العملية ما يزال ناقصاً. وما فتئت الجمع بين العمل المدفوع الأجر وتوفير الرعاية [داخل الأسرة والعائلة والمجتمع المحلي] يؤدي إلى تحمل المرأة أعباء غير متناسبة ما دام الرجال يتحملون نصيباً غير كاف من المهام والمسؤوليات. والمرأة هي التي لا تزال تؤدي الجزء الأكبر من الأعمال غير مدفوعة الأجر.

زاي - المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار

١٦ - الإنجازات: يتزايد التسليم بأهمية المشاركة الكاملة للمرأة في صنع القرار والسلطة على جميع الصعد وفي جميع المحافل، بما في ذلك القطاعات الحكومية الدولية والحكومية وغير الحكومية. ووصلت المرأة في بعض البلدان إلى مناصب عليا في هذه الميادين. وطبق عدد متزايد من البلدان سياسات تقوم على العمل الإيجابي والإجراءات الإيجابية من بينها أنظمة الحصص أو الاتفاقات الطوعية في بعض البلدان، وأهداف وغايات يمكن قياسها وإعداد برامج تدريبية في مجال القيادة النسائية واستحدثت تدابير للتوفيق بين المسؤوليات الأسرية والمهنية لكل من النساء والرجال. وتم إنشاء أو تحسين أو تعزيز آليات وطنية للنهوض بالمرأة وكذلك شبكات وطنية ودولية للنساء المشتغلات بالسياسة والبرلمانيات والناشطات في الميادين المختلفة وصاحبات المهن نصن متفق عليه.

١٧ - العقبات: رغم القبول العام لضرورة تحقيق التوازن بين الجنسين في هيئات صنع القرار على جميع الصعد، فقد استمرت الفجوة القائمة بين المساواة بحكم القانون وبحكم الواقع. ورغم التحسن الكبير في المساواة بين المرأة والرجل في نص القوانين، لم يطرأ تغيير كبير على التمثيل الفعلي للمرأة في أعلى مستويات صنع القرار على الصعيدين الوطني والدولي منذ المؤتمر العالمي المعني بالمرأة المعقود في بيجين في

وضع القرار. وأجريت بحوث بشأن العراقيل التي تحول دون تمكين المرأة بما في ذلك العلاقة القائمة بين العمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر. وتبذل الجهود لإيجاد وسائل تساعد على تقييم هذا الوضع.

١٥ - العقبات: إن أهمية مراعاة المنظور الجنساني في وضع سياسات الاقتصاد الكلي أمر غير معترف به بعد على نطاق واسع. فهناك عدد كبير من النساء لا زلن يعملن في المناطق الريفية والاقتصاد غير النظامي كمنتجات على مستوى الكفاف وفي قطاع الخدمات، بدخل متدن مع انعدام الأمن الوظيفي والضمان الاجتماعي. [وفي بعض البلدان/عدد كبير من البلدان] تواجه النساء المساويات للرجال في المهارات والخبرات فجوة متسعة في الأجور تقوم على اختلاف نوع الجنس ويتخلفن كثيراً عن الرجال في الدخل والتنقل الوظيفي في القطاع النظامي. فالأجور المتساوية عن الأعمال المتساوية للذكور والإناث أو الأعمال المتساوية القيمة لم تتحقق بعد [بالكامل]. [وفي كل مكان/في جميع البلدان] لا يزال التمييز في التوظيف والترقية وفيما يتصل بالحمل، قائماً، بما في ذلك عن طريق إجراء الفحوص للتحقق من الحمل والتحرش الجنسي في أماكن العمل. [وفي بعض البلدان لم يعترف بعد، في التشريعات الوطنية [بحقوق] المرأة في [المساواة] [الوصول إلى] حيازة الأرض وامتلاكها بما في ذلك الأشكال الأخرى من الملكية وفي الإرث] [الفقرة ١٦٥ (هـ) البديلة من منهاج العمل]. ولا تزال المرأة تواجه صعوبات أكبر في مجال الترقية المهنية في معظم الحالات، بسبب انعدام الهياكل والتدابير التي تراعي مسؤوليات الأمومة والمسؤوليات الأسرية. وفي بعض الحالات أدى استمرار القوالب النمطية القائمة على اختلاف نوع الجنس الجنسانية إلى تدني مكانة الرجل العامل كأب وإلى تشجيع غير كاف للرجال على التوفيق بين المسؤوليات المهنية والأسرية. ويزيد من حدة هذه المشاكل الافتقار إلى سياسات مؤاتية للأسرة

الجنساني ورصد تنفيذ منهاج عمل بيجين [واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة] وأحرز في كثير من البلدان تقدم فيما يتصل بوضوح الأنشطة التي تقوم بها هذه الأجهزة ومركزها ونطاق وصولها وتنسيقها. وتم الاعتراف على نطاق واسع بأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني يشكل استراتيجية لتعزيز أثر السياسات الرامية إلى تشجيع المساواة بين الجنسين. وتهدف الاستراتيجية إلى إدماج المنظور الجنساني في جميع التشريعات والسياسات والبرامج والمشاريع. وقد أسهمت تلك الأجهزة، رغم قلة مواردها المالية، إسهاما كبيرا في تنمية الموارد البشرية في مجال الدراسات الجنسانية كما أسهمت في إنتاج ونشر بيانات مصنفة حسب الجنس والسن وفي إجراء بحوث وإصدار وثائق تراعي نوع الجنس. وأحرز داخل منظومة الأمم المتحدة تقدم كبير في تعميم مراعاة المنظور الجنساني عن طريق سبل منها استحداث أدوات وإنشاء مراكز تنسيق للشؤون الجنسانية.

١٩ - **العقبات:** يشكل انعدام [الإرادة السياسية القوية] وعدم كفاية الموارد المالية والبشرية العقبة الرئيسية التي تواجه الأجهزة الوطنية، وتتفاقم هذه العقبة نتيجة عدم فهم المساواة بين الجنسين وعدم تعميم مراعاة المنظور الجنساني، والقوالب النمطية السائدة فيما يتعلق بنوع الجنس والمواقف التمييزية، وتنافس الأولويات الحكومية، وعدم وضوح ولاياتها في بعض البلدان وموقعها المهمش ضمن هياكل الحكومات الوطنية، [والافتقار إلى بيانات مصنفة بحسب الجنس والسن في مجالات عديدة والنقص في تطبيق الطرائق اللازمة لتقييم التقدم المحرز فضلا عن افتقارها للنفوذ وعدم كفاية صلاتها بالمجتمع المدني. كما أن المشكلات الهيكلية والاتصال داخل الوكالات الحكومية وفيما بينها أدت إلى عرقلة أنشطة الأجهزة الوطنية.

عام ١٩٩٥ والنقص الإجمالي في تمثيل النساء في هيئات صنع القرار في جميع المجالات، التي ومنها تشمل من بين ما تشمله المجال السياسي، وآليات حل الصراعات [ومنعها] والاقتصاد، والبيئة، ووسائل الإعلام [مستمر/يعيق] إدراج منظور جنساني في مجالات النفوذ الحاسمة الأهمية هذه. ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا على الصعد التشريعية والوزارية وشبه الوزارية، وكذلك في أعلى صعد قطاع الشركات وسائر المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية. وتؤدي الأدوار المحددة بصفة تقليدية للجنسين إلى تقييد اختيارات المرأة في مجال التعليم والوظيفة وتجبرها على تحمل أعباء مسؤوليات الأسرة. وتعوق المبادرات والبرامج الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار نتيجة للافتقار إلى الموارد البشرية والمالية اللازمة للتدريب في مجال الوظائف السياسية وإلى الدعوة للعمل فيها؛ وإلى المواقف إزاء المرأة والمجتمع التي تراعي الفروق بين الجنسين، وإلى وعي المرأة بالمشاركة في عملية صنع القرارات في بعض الحالات؛ وإلى تحميل المسؤولين المنتخبين/المسؤولية عن تعزيز المساواة بين الجنسين، وإلى مشاركة المرأة في الحياة العامة؛ [وإلى اتباع معايير تنسم بالوضوح والشفافية في التعيين والاختيار لتولي مناصب صنع القرار]؛ وإلى وعي المجتمع بأهمية تمثيل المرأة والرجل تمثيلا متوازنا في صنع القرار؛ وإلى الاستعداد من جانب الرجال لتقاسم السلطة مع النساء؛ [وإلى عدم وجود حوار وتعاون كافيين مع المنظمات النسائية غير الحكومية، إلى جانب الافتقار إلى التكيف الوافي للهيكل التنظيمية والسياسية بغية زيادة عدد النساء في جميع مجالات صنع القرار السياسي/عدم تطوير الهياكل التنظيمية والسياسية لجعلها صديقة للمرأة.

١٨ - **الإنجازات:** تم إنشاء أو تعزيز أجهزة وطنية وتم الاعتراف بها بوصفها قاعدة مؤسسية تعمل كعوامل "حافزة" لتعزيز المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور

حاء - حقوق الإنسان [للمرأة]

٢٠ - الإنجازات - أجريت إصلاحات قانونية وألغيت الأحكام التمييزية للقانون المدني وقانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية النازمة للزواج والعلاقات العائلية، [وجميع أشكال العنف]، وحقوق المرأة في الملكية والامتلاك وحقوق المرأة السياسية وحقوقها في العمل [اتخذ عدد متزايد من البلدان تدابير قانونية لمنع التمييز على أساس التوجه الجنسي] وأُخذت خطوات لإعمال تمتع المرأة الفعلي بالحقوق الإنسانية من خلال خلق بيئة مواتية، بما في ذلك اعتماد تدابير تتعلق بالسياسات وتحسين آليات الإنفاذ والرصد والقيام بحملات للتوعية والإلمام بالقوانين [على الصعيدين الوطني والدولي/على جميع الصعد].

وصدق ١٦٥ بلدا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أو انضمت إليها [وما فتئت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة تشجع التنفيذ الكامل لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. واعتمدت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين البروتوكول الاختياري للاتفاقية [الذي يسمح للمرأة بتقديم مطالبات تتصل بانتهاكات الحقوق المحمية بموجب الاتفاقية]، ووقعته حتى الآن ٢٣٧ دولة].

وأحرز تقدم أيضا في دمج حقوق الإنسان للمرأة وتعميم منظور جنساني في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك أعمال مفوضية حقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان [وفي لجنة حقوق الإنسان] [وقد ساهمت المنظمات النسائية غير الحكومية في تعميق الوعي بأن حقوق المرأة هي من حقوق الإنسان وتحقيق التأييد للبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية].

٢١ - العقوبات - [لا تزال الاعتبارات الجنسانية لجميع أشكال التمييز ولا سيما ما يتصل منها بـ] العنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب [والتعصب] والتطهير العرقي، والصراع المسلح والاحتلال الأجنبي] يشكل خطرا يهدد تمتع المرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. [ولم يتحقق هدف التصديق العالمي على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بحلول عام ٢٠٠٠. ورغم أن عددا من البلدان قد صدق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ولا يزال هناك عدد كبير من التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، يناقض البعض منها هدف الاتفاقية ومقصدها أو أن هذه التحفظات لا تتوافق مع قانون المعاهدات الدولية]. [ورغم زيادة الموافقة على المساواة بين الجنسين، تواجه بلدان كثيرة لم تنفذ بعد تماما أحكام الاتفاقية. ولا تزال هناك فجوة بين المعايير القانونية القائمة وتطبيقها عمليا. وما زالت هناك تشريعات تمييزية وكذلك مواقف تقليدية ضارة قائمة على قوالب نمطية، كما أن قانون الأسرة والقانون المدني وقانون العقوبات، فضلا عن قوانين العمل لم تدمج حتى الآن منظورا يراعي الفوارق بين الجنسين مراعاة كاملة].

وثمة قبول متزايد للمساواة بين الجنسين، ومع ذلك ما زال الكثير من البلدان يواجه صعوبات في تنفيذ الأحكام الواردة في الاتفاقية]/ وهناك فجوة مستمرة بين المعايير القانونية القائمة وتطبيقها في الممارسة العملية]/ واستمرار المواقف التقليدية والقائمة على القوالب النمطية وقد شجع ذلك].

وما زالت التشريعات التمييزية قائمة كما أن قانون الأسرة والقانون المدني وقانون العقوبات فضلا عن قوانين العمل ما زالت لا تراعي الاعتبارات الجنسانية مراعاة تامة [بل إن ما زالت لم تدمج منظورا جنسانيا إدماجا تاما] [بل إن

ياء - المرأة ووسائل الإعلام

٢٢ - الإنجازات: ساهم إنشاء شبكات محلية ووطنية ودولية لوسائل الإعلام الخاصة بالمرأة على نشر المعلومات وتبادل وجهات النظر ودعم المنظمات النسائية الناشطة في العمل الإعلامي. وأدى استحداث تكنولوجيات الإعلام والاتصال، ولا سيما شبكة الإنترنت إلى تحسين فرص تمكين النساء والفتيات مما مكّن عددا متزايدا من النساء من المشاركة في تبادل المعرفة والتواصل وأنشطة التجارة الإلكترونية]. وازداد عدد المنظمات والبرامج الإعلامية الخاصة بالمرأة، مما يسّر المهدفين المتمثلين في زيادة مشاركة المرأة في وسائل الإعلام وتشجيع رسم صورة إيجابية عنها. وأحرز تقدم في مجال محاربة الصور السلبية عن المرأة من خلال وضع مبادئ توجيهية مهنية ومدونات سلوك طوعية تشجع تصوير المرأة تصويرا عادلا واستخدام المفردات اللغوية غير المصبوغة على أساس نوع الجنس في برامج ووسائل الإعلام (النص متفق عليه).

٢٣ - العقوبات - وقد ازداد التصوير السلي للمرأة، ورسم صور نمطية عنها، وإنتاج المواد الإباحية [المتعلقة بالأطفال] في اختلاف نوع الجنس. ويمنع [الفقر وعدم الوصول إلى الفرص والأمية وعدم الإلمام بالمعلومات الحاسوبية والحواجر اللغوية] بعض الشيء من استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. بما في ذلك شبكة "إنترنت"، وتطوير شبكة إنترنت والدخول إليها ما زالا محدودان لا سيما في البلدان النامية وبصفة خاصة بالنسبة للمرأة]

ياء - المرأة والبيئة

٢٤ - الإنجازات: قامت بعض السياسات والبرامج البيئية الوطنية بدمج المنظور الجنساني. [واعترافا بالصلة بين المساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر] والتدهور البيئي والتنمية المستدامة] أدرجت الحكومات أنشطة مدرة للدخل للمرأة

التمييز على أساس نوع الجنس يفرضه القانون في بعض البلدان]. والثغرات التشريعية والتنظيمية [ما زالت باقية مما يديم] [فضلا عن عدم التنفيذ والإنفاذ، مما يديم] حالة اللامساواة والتمييز بحكم القانون والواقع.

[في العديد من البلدان] لا تُتاح للمرأة إمكانية كافية للاحتكام إلى القانون، وذلك بسبب [الأمية]، افتقارها إلى الإلمام بالقانون، [إلى المعلومات] والموارد، ونظرا إلى افتقار مسؤولي إنفاذ القانون والهيئات القضائية للحساسية وتحيزهم على أساس اختلاف نوع الجنس [وعدم وعيهم [بكرامة المرأة و] [الحقوق الإنسانية للمرأة] واستمرار المواقف التقليدية القائمة على القوالب [الضارة] [والسلبية] والنمطية .

[مجموعة "جوسكانز": هناك عدم اعتراف بالحقوق الإيجابية للنساء والفتيات بوصفها من حقوق الإنسان كما وردت في الفقرة ٩٥ [من منهاج عمل بيجين] /. [وما زالت بعض النساء يواجهن حواجز تحول دون تمتعهن بأعلى مستويات الصحة البدنية والعقلية التي يمكن بلوغها، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية. وتواجه أيضا بعض النسوة حواجز تحول دون تمتعهن بحقوقهن الإنجابية، التي تشمل بعض حقوق الإنسان كما هي مبينة في الفقرة ٩٥ من منهاج العمل]. [وما زالت بعض النساء يواجهن حواجز أمام الوصول إلى العدالة والتمتع بحقوقهن الإنسانية بسبب عوامل من قبيل العنصر أو السن أو اللغة أو الثقافة أو الديانة أو التوجه الجنسي أو الإعاقة أو الوضع الاجتماعي - الاقتصادي أو بسبب وضعهن القائم على انتمائهن إلى السكان الأصليين كمهاجرات أو لاجئات أو مشردات أو بسبب أي وضع آخر.]

على المتورطين في الإيذاء الجنسي للأطفال والاتجار بهم واستغلالهم بما في ذلك للأغراض التجارية. وثمة إنجاز تحقق مؤخرا هو اعتماد الدورة الرابعة والخمسون للجمعية العامة للبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في الصراع المسلح وبيع الأطفال، وبغاء الأطفال، وإنتاج المواد الإباحية المتصلة بالأطفال.

٢٧ - **العقبات:** [إن المواقف التمييزية نحو النساء والفتيات والأدوار القائمة على القوالب النمطية وعدم كفاية الوعي بالحالة الخاصة بالطفلة، وعمل الطفلات بما في ذلك عملهن في المنازل، ودوام الفقر وعدم توافر الأموال اللذين يمنعهما في أغلب الأحيان من الالتحاق بالتعليم والتدريب وإكمالهما قد ساهمت في نقص الفرص والإمكانيات للفتيات ليكتسبن الثقة بأنفسهن، والاعتماد على أنفسهن والاستقلال.] [وفي كثير من/بعض البلدان] نجد أن دوام الفقر، و [أسوأ أشكال] عمل الأطفال، وعدم كفاية الوعي بالحالة الخاصة للطفلة، والمسؤوليات المنزلية، والافتقار إلى الموارد المالية، التي كثيرا ما تمنع الطفلة من متابعة تعليمها وتدريبها وإكمالهما مما [يساهم] [قد] ساهم في نقص الفرص والإمكانيات بالنسبة للفتيات لبناء اعتزازهن بنفسهن والمهارات الحياتية اللازمة] ليصبحن معتمدات على النفس [ونساء بالغات] مستقلات [في المستقبل]. ويؤدي الافتقار إلى الدعم والإرشاد السليمين من جانب الوالدين] [والممارسات التقليدية الضارة بما فيها الزواج المبكر والإجبار على الزواج، والاستغلال والعنف الجنسيين في أغلب الأحيان إلى حالات حمل غير مرغوب فيها و/أو الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتي قد تؤدي أيضا إلى الطرد من المدارس والمؤسسات التدريبية والتعليمية.] ومما أعاق البرامج نقص أو [عدم كفاية المخصصات من] الموارد المالية والبشرية. وكانت هناك قلة من الآليات الوطنية المنشأة لتنفيذ السياسات العامة والبرامج المتصلة بـ[رعاية] الطفلة و [من

فضلا عن التدريب في مجال إدارة الموارد الطبيعية والحماية البيئية في استراتيجياتها الإنمائية وبدأت مشاريع لحفظ المعرفة التقليدية للمرأة والاستفادة بها وبصفة خاصة المعرفة الإيكولوجية التقليدية لنساء السكان الأصليين/في مجال إدارة الموارد الطبيعية وحفظ التنوع الإحيائي.

٢٥ - **العقبات:** [ما زال هناك افتقار للوعي العام عن المخاطر البيئية التي تواجهها المرأة ومنافع المساواة بين الجنسين بالنسبة لتعزيز حماية البيئة] ولقد أدت محدودية فرصة وصول المرأة إلى المهارات التقنية وإلى الموارد والمعلومات ولا سيما في البلدان النامية، [الاحتلال الأجنبي] إلى إعاقة صنع القرار بشأن البيئة المستدامة بما في ذلك على الصعيد الدولي وما زالت البحوث والإجراءات والاستراتيجيات المحددة الأهداف والوعي العام محدودة فيما يتعلق بالآثار والمستتبعات المختلفة للمشاكل البيئية بالنسبة للمرأة والرجل. وتفتقر السياسات العامة والبرامج البيئية إلى منظور يراعي الاعتبارات الجنسانية ولا تأخذ في الاعتبار أدوار المرأة ومساهمتها في الاستدامة البيئية

كاف - الطفلة

٢٦ - **الإنجازات:** أحرز بعض التقدم في مجال التعليم الابتدائي وإلى حد أقل في مجال التعليم الثانوي والجامعي للبنات وذلك بسبب خلق بيئات مدرسية أكثر مراعاة للفوارق بين الجنسين. وتحسين الهياكل الأساسية التعليمية وزيادة نسبة الالتحاق بالمدارس والبقاء بها، [وآليات الدعم للحوامل من البنات [المراهقات] والأمهات من المراهقات/ وآليات دعم الحمل والأمومة]، وزيادة فرص التعليم غير النظامي وزيادة الحضور في دروس العلوم والتكنولوجيا. وقد أولي اهتمام متزايد لصحة الطفلة [بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقات]. واستحدث عدد متزايد من البلدان تشريعات لحظر ختان الإناث وفرض عقوبات أشد

ناحية أخرى كان التنسيق فيما بين المؤسسات المسؤولة غير كاف. [ولم يتسبب زيادة الوعي باحتياجات الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقات بعد في توفير المعلومات والخدمات الضرورية على نحو كاف.] [وإنما تعارض مع بعض أوجه التقدم في الحماية القانونية، ثمّة زيادة في الإيذاء والاستغلال الجنسي للطفلات بسبب الافتراض الزائف بتفادي الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وما زالت المراهقات يفتقرن إلى [الاحتياجات التثقيفية والخدمية التي تمكنهن من معالجة توجهاتهما الجنسية بطريقة إيجابية ومسؤولة، مع مراعاة حقوق الطفل في الوصول إلى المعلومات، والخصوصية، وكرامان السر، والاحترام والموافقة المستنيرة، فضلا عن مسؤوليات وحقوق وواجبات الآباء والأوصياء القانونيين فيما يتصل بتوفير التوجيه والإرشاد المناسبين بطريقة قانونية وعلى نحو يتمشى مع القدرات المتغيرة للطفل وذلك فيما يتصل بممارسة الطفل للحقوق المعترف بها في اتفاقية حقوق الطفل.] [الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، والتثقيف والخدمات اللازمين لمعالجة جملة أمور منها حالات الحمل غير المقصودة والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي].